الفصل الحادي عشر

بريطانيا كواحدة من الدول الكبرى

السياسة البريطانية الاستعمارية :

شارل الثاني

بدأ الاستكشاف البريطاني في ما وراء البحار في القرن السادس عشر، وأرسيت قواعد المستعمرات الثلاث عشر في أمريكا الشمالية في عهد شارل الثاني (١٦٦٠ - ١٦٨٥).

ويحدد عادة تاريخ الإمبراطورية البريطانية الحديثة ابتداء بمعاهدة أوتريخت (١٧١٣). فقد أعطت هذه المعاهدة بريطانيا بعض المكاسب البسيطة في البحر الكاريبي، وتنازلت فرنسا إلى إنجلترا عن مطالبتها بنيو فاوندلند، ونوفاسكويتا، وتخلت إسبانيا عن جبل طارق ومينوركا لبريطانيا، وأهم من ذلك، حولت إليها "الأزينتو" أي الحق في تزويد المستعمرات الإسبانية بالعبيد، مع الحق في إرسال سفينة واحدة سنويا للمتاجرة في تلك المستعمرات. قبل قرن من ذلك، كانت سلطة إسبانيا آخذة في الزوال، فلم يبق بعد ١٧١٣ من كبار المتنافسين سوى فرنسا وبريطانيا. وخلال القرن التالي، أصبحت بريطانيا أعظم دولة استعمارية في العالم بفضل سلسلة من الحروب بينها وبين فرنسا انتهت بانتصار ولنجتون في واترلو (١٨١٥). في القرن الثامن عشر، كان من المعروف أن التجارة مصدر القوة، فنشبت الحروب الإنجليزية الفرنسية للسيطرة على التجارة

العالمية، لاسيما المتاجرة بالعبيد والسكر. قامت الإمبراطورية البريطانية في القرن الثامن عشر على "التجارة المثلثة". فقد كانت السفن البريطانية تحمل السلع المصنوعة إلى أفريقيا، وتستبدل بها العبيد، ثم كانت تبحر بهم إلى جزر الهند الغربية، والمستعمرات الأمريكية الجنوبية حيث كانت تبيعهم لتعود إلى قواعدها محملة شحنات من السكر والتبغ والقطن الخام.

وبحلول عام ١٧٥٠، لم يكن ثمة مدينة تجارية أو صناعية واحدة بإنجلترا إلا ولها صلة بتلك التجارة. وقد نقل، بين ١٦٧٠ و ١٧٨٦ ما يربو على مليوني عبد من أفريقيا إلى المستعمرات البريطانية. وكان الاقتصاد الاستعماري يدار على أساس المبدأ القائل بأن المستعمرات تقدم المواد الخام إلى البلد الأم وتتلقى منها بالمقابل سلع مصنوعة. طبق هذا النظام بدقة بفضل قرار الملاحة الصادر سنة ١٦٦٠ والقاضي بأن تدخل البضائع بين بريطانيا والمستعمرات على سفن بريطانية الصنع يديرها ملاحون بريطانيون. وكان على المنتجات المتجهة نحو البلدان الأجنبية أن تمر بميناء بريطاني. وكانت هذه التجارة مع الأسواق المحمية في المستعمرات الأمريكية بالغة الأهمية للصناعة البريطانية التي كان عليها أن تجد لها أسواقا جديدة على أثر فوز تلك المستعمرات باستقلالها. كانت بريطانيا قد حالت دون نمو الصناعة في المستعمرات، فدفعت بذلك شعوب تلك المستعمرات إلى المطالبة بالاستقلال[1].

بلغت بريطانيا درجة عالية من التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥، وذلك بفضل الدمج بين السيادة البحرية والاستقرار المالي والخبرة التجارية ودبلوماسية التحالفات. فبين عامي ١٧٦٠ و١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسؤولة عما يقارب ثلثي حاصل الإنتاج الصناعي الأوروبي، وارتفعت حصتها من إجمالي الناتج الصناعي العالمي من ١,٩٪ إلى ٩,٥٪، وارتفع في خلال الثلاثين عاما التي أعقبت تلك الفترة إلى ١٩,٩٪ برغم انتشار التكنولوجيا الحديثة إلى أقطار غربية أخرى. وأنتجت المملكة المتحدة في عام ١٨٦٠ ـ والذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي ـ ٥٣٪ من إنتاج الحديد العالمي و٥٠٪ من الفحم والفحم الحجري، واستهلكت

أقل بقليل من نصف الإنتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدا أن بريطانيا التي شكل عدد سكانها آنذاك ٢٪ من سكان العالم و١٠٪ من سكان أوروبا، أقدر على إنتاج ما يقارب ٤٠ ـ ٥٠٪ من الإنتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥ . ٦٠٪ من إنتاج أوروبا. كذلك، بلغ استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة (الفحم والفحم الحجري والزيت) في عام ١٨٦٠ خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا ألمانيا، وستة أضعاف استهلاك فرنسا و١٥٥ مرة بقدر الاستهلاك الروسي! وكانت لوحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة. كذلك كانت تملك أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم رافعة العلم البريطاني، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر. وبالتالي أصبحت بريطانيا في أواسط العهد الفكتوري دولة فريدة غدت مركز الكون التجاري. لقد كانت بريطانيا قوية ـ وربما لم تجد من يتحداها ـ وفي عام ١٨٥٠، باتت حديثة وذات صناعة تدر عليها ثروة طائلة مع جميع الفوائد المتحققة من ورائها. وبرغم التفوق الذي حاز عليها الاقتصاد البريطاني في أواسط فترة الحكم الفكتوري، فإنه كان أقل تعبئة لحرب قد يشتعل فتيلها. ولقد أزيلت القيود على النشاط التجاري مع التأكيد على تعزيز الروابط بين الأمن القومي والثروة القومية. فألغيت التعريفات الحمائية ورفع الحظر عن تصدير التكنولوجيا المتقدمة (مثل مكائن النسيج)، وألغيت قوانين الملاحة القاضية بالاحتفاظ بأكبر عدد من السفن التجارية البريطانية وأطقمها تحوطا لاندلاع حرب ما. وانتهى مبدأ الأفضليات الإمبراطورية. وعلى النقيض من ذلك، لم ينل الإنفاق الدفاعي إلا أقل الميزانية. وعلى الصعيد الفعلي، استهلكت القوات المسلحة في الخمسين عاما التي تلت عام ١٨١٥ ما يتراوح ما بين ٢ ـ ٣٪ فقط من إجمالي الإنتاج القومي، وبلغت إنفاقات الحكومة المركزية جميعا أقل من ١٠٪ . وهي نسب أقل بكثير مما هي عليها في القرنين الثامن عشر والعشرين. وتلك أرقام قليلة حتى لبلد رسم طموحات دنيا وملك وسائل متواضعة. وبالنسبة لدولة شدت العزم على أن تتحكم بالتيارات وتبسط سلطانها على إمبراطورية مترامية الأطراف والتي ما

تزال تولي الحفاظ على التوازن الأوروبي اهتمامها البالغ، فقد كان ذلك أمر يدعو إلى الغرابة. وكشأن الحضارات الأخرى، لما بلغت أعلى سلم قدرها، تثني للبريطانيين الاعتقاد أن منزلتهم طبيعية ومقدر لها الاستمرارية، وكحال الحضارات الأخرى، كانت هناك ثمة صدمة عارمة بانتظارهم، ولكنها كانت لا تزال في طي المستقبل البعيد قليلا[٢].

بريطانيا والحلف الأوروبي:

اجتمعت الدول المنتصرة في الحروب النابليونية في فيينا في شهر سبتمبر من عام ١٨١٤ لوضع خريطة لعالم ما بعد الحرب. واستمر مؤتمر فيينا (المؤتمر الذي وضع أسس الدبلوماسية الحديثة) في الانعقاد طوال فترة هروب نابليون من إلبا (ELBA) وهزيمته النهائية في واترلو.

موقعة واترلو

وفي هذا الوقت كانت الحاجة إلى إعادة بناء النظام العالمي قد أصبحت أكثر إلحاحا. إن هذا النظام العالمي الذي وضع باسم ميزان القوى بشكل واضح للغاية، حتى إنه لم يكن في ذلك يشبه أي شيء قبله أو بعده، اعتمد بصورة بسيطة على القوة للمحافظة على نفسه. وقد وصل الأمر إلى الحالة الفريدة هذه لأن التوازن صمم بشكل لا يمكن معه القضاء عليه إلا بجهد بالغ الضخامة من الصعب للغاية القيام به. وقد ثبت أن تشكيل الميزان العام للقوى أمر بسيط نسبيا، فقد سار رجال الدولة وفقا لخطة "بيت" وكأنها تصميم لمهندس معماري. وحيث إن فكرة تقرير المصير لم تكن قد خرجت إلى الوجود بعد، فلم يكن هؤلاء الرجال مهتمين إطلاقا بتكوين ولايات ذات انسجام عرقي من الأراضي التي استردت من نابليون.

وقد أصبحت النمسا قوية بإيطاليا وأصبحت روسيا قوية بألمانيا. وحصدت الجمهورية الهولندية على هولندا النمساوية (معظمها بلجيكا حاليا)، وتخلت فرنسا عن جميع الأقاليم التي غزتها وعادت إلى حدودها القديمة التي كانت لديها قبل الثورة. وحصلت روسيا على الأرض الواقعة في قلب بولندا.

ووفقا لسياستها الخاصة بعدم حيازة شيء من أوروبا، اقتصرت بريطانيا العظمى في مكاسبها الإقليمية على رأس الرجاء الصالح في الطرف الجنوبي من أفريقيا. وفي مفهوم بريطانيا العظمى عن النظام العالمي، فإن اختبار ميزان القوى، هو مدى حسن أداء مختلف الأمم للأدوار الموكلة إليها في الإطار الشامل للنظام العالمي، تماما مثلما نظرت الولايات المتحدة إلى أحلافها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وعند وضع المفهوم البريطاني للنظام العالمي موضع التنفيذ، فإن بريطانيا العظمى واجهت فيما يتعلق ببلدان أوروبا نفس الاختلاف في النظرة إلى النظام العالمي الذي واجهته الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. فالأمم لا تحدد هدفها على أنه ترسي في جهاز الأمن. فالأمن يجعل وجود الأمم ممكنا ولكنه لا يكون أبدا غرضها الوحيد أو حتى الأساسي.

وفي غضون خمس سنوات من نهاية حرب القرم، بدأ الزعيم الوطني الإيطالي كاميلو كافور (Camillo Cavour) عملية طرد النمسا من إيطاليا بالتحريض على شن حرب على النمسا مؤيدة بحلف فرنسي وموافقة روسية، وكلاهما كان يبدو قبل ذلك أمرا لا يصدق. وفي غضون خمس سنوات أخرى، يهزم بسمارك النمسا في حرب للسيطرة على ألمانيا. ومرة أخرى وقفت روسيا بعيدا وكذلك فعلت فرنسا ولكن على مضض. ولو حدث ذلك في أيام ميترنيخ لناقش الحلف الأوروبي تلك الاضطرابات وسيطر عليها. ومنذ ذلك الوقت اعتمدت الدبلوماسية بقدر أكبر على القوة المجردة وليس على القيم المشتركة.

وتحققت المحافظة على السلام لمدة خمسين عاما أخرى. غير أنه مع كل عقد كان التوتر يتضاعف وسباق التسلح يزداد. وقد سارت أحوال بريطانيا العظمى بطريقة مختلفة تماما في نظام دول تسيره سياسات القوة. وأحد أسباب ذلك هو أن بريطانيا لم تعتمد أبدا على نظام المؤتمرات للمحافظة على أمنها، فبالنسبة لبريطانيا العظمى، كان النمط الجديد للعلاقات الدولية أكثر شبها بالأعمال التجارية المألوفة. وفي القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا العظمى هي الدولة المسيطرة في أوروبا. ومن المؤكد أنها كانت قوية بما يكفي أن تقف وحدها، وكانت تتمتع بميزة العزلة الجغرافية والحصانة من الاضطرابات الداخلية التي تقع في أوروبا. ولكنها كانت أيضا تتمتع بميزة أخرى، وتلك هي أن قادتها معتدلون ينتهجون سياسات غير عاطفية تجاه المصلحة القومية. وبمعنى آخر، فإن بريطانيا العظمى ستحتفظ بالحق في السير في طريقها الخاص طبقا لمقتضيات كل حالة على حدة، ولا توجهها إلا مصلحتها القومية، وهذه سياسة جعلت من الحلفاء إما مساعدين أو أطراف لا صلة لهم بأي موضوع(٣).

بريطانيا وعملية التكيف الطويلة :

قبيل مطلع القرن العشرين، لم تكن الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان أو ألمانيا أو أوروبا الموحدة هي القوة الرئيسية العسكرية والاقتصادية والثقافية.

وخلافا لذلك، فبعد قرن جمعت فيه بريطانيا إمبراطورية مترامية الأطراف غير مسبوقة حيث ظلت الدولة البارزة في العالم. ففي عام ١٩٠٠، كان نفوذ بريطانيا ونطاقها الاستعماري يضاهي الإمبراطورية الرومانية في مشارف الألفية الأولى. فامتدادها الجغرافي وصل إلى مناطق في آسيا وأفريقيا وأجزاء من الأمريكيتين والمحيطات، حيث كان النفوذ البريطاني يفوق النفوذ الروماني. كانت المملكة المتحدة بتعداد سكانها الذي يربو قليلا على الأربعين مليون نسمة تحكم خمسين مستعمرة يزيد تعداد سكانها عن ٣٤٥ مليون نسمة ومساحات من الأراضي تبلغ ١١,٦ مليون ميل مربع - أي ما يساوي ٩٦ مرة مساحة المملكة المتحدة نفسها. وكانت تضم الإمبراطورية البريطانية في ذروتها ربع سكان وأراضي العالم كله. بيد أنه في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت بذور تدهور بريطانيا في القرن العشرين، حيث واجهت قرنا مختلفا تماما عن القرن التاسع عشر. وفي معظم سنوات القرن العشرين كانت السياسة الخارجية البريطانية نضالا متواصلا من أجل تكييف أهدافها وفق قدراتها المتناقصة وهي المشكلة التي أطلق عليها بول كيندي Paul Kennedy "المد الاستعماري المفرط". وعلى الرغم من هذه المرحلة الطويلة المليئة بالمخاطر فقد ظهرت بريطانيا مع قدوم القرن الحادي والعشرين دولة قوية لها دور دولي كبير.

كان يقال: إن بريطانيا ليس لها حلفاء دائمون، مجرد مصالح دائمة فقط، وفي القرون السابقة كانت مصالحها تجعلها تتدخل في الأراضي الأوروبية قلما ظهرت قوة صاعدة على وشك الهيمنة على القارة الأوروبية. وفي السابق كانت تأتي هذه التهديدات من إسبانيا ثم فرنسا. بيد أنه في السنوات الأولى من القرن العشرين، أصبحت ألمانيا الموحدة التي تتسم بالحيوية والتغير المستمر هي القوة التي يعمل حسابها. ولما ارتفع عدد سكان ألمانيا وزادت قوتها الصناعية وبدأ تنازع هيمنة بريطانيا في أعالي البحار وإمبراطوريتها المترامية الأطراف، استجابت بريطانيا بسعيها نحو إنشاء تحالفات مع خصومها السابقين، والتزامها ببرنامج مكلف

لزيادة وتقوية قواتها البحرية. وأقام الدبلوماسيون البريطانيون تحالفا وثيقا مع فرنسا وروسيا القيصرية. وفي عام ١٩٠٧، لم يكن نمط التحالف الأوروبي قد تأسس فقط وإنما أصبح قويا بشكل خطير من خلال تفاهم ثلاثي جمع بريطانيا وفرنسا وروسيا ضد التحالف الثلاثي الذي ضم ألمانيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا.

تبين أن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ كارثة على أوروبا، وكان للحرب تداعيات خطيرة على بريطانيا، ولم يقتصر تأثير الحرب على الخسائر الفادحة في الأرواح بل تحطمت معنويات بريطانيا من جراء خسائرها البشرية وما تلاها ذلك من فقد الثقة في القادة الوطنيين والمؤسسات الحاكمة. لم تتمكن الدبلوماسية البريطانية من تحقيق سلام مستقر بعد الحرب، ورفض الكونجرس الأمريكي المنادي بسياسة الانعزال السياسي على نحو متزايد التصديق على معاهدة فرساي ـ Versailles Treaty ـ ومشاركة الولايات المتحدة في عصبة الأمم. وكانت بريطانيا أكثر ضعفا بسبب الاضطراب الاجتماعي، فاندلاع الحرب في سنة ١٩١٤ قد أحبط المواجهات المحلية المحتمل تفجرها، وربما كان أكثر هذه المواجهات أهمية بسبب قضايا الطبقات. وأدت القضية الإيرلندية أيضا إلى تقسيم البلاد مع مشارف الحرب العالمية الأولى. وخلال سنوات العشرينات والثلاثينات وجدت بريطانيا نفسها تستعد للمعركة على نحو متزايد، وكانت تتفاقم المصادمات الاجتماعية في البلاد بدرجة كبيرة بسبب البطالة والفقر الشديد خلال فترة الكساد الكبير ـ Great Depression ـ هذا الضعف المحلي وذكرى الكوارث الرهيبة التي عانتها في الحرب العالمية الأولى جعلت من الصعب الإبقاء على سياسة خارجية قوية تجاه ألمانيا. لقد أبرزت القوة المتنامية لنازي ألمانيا تحديا منذرا بالسوء، ولولا الانخراط النشط للولايات المتحدة في الميزان الأوروبي، لكانت بريطانيا ستواجه مهمة شاقة في احتواء هتلر بشكل فعال.

ولما أصبح نازي ألمانيا يشكل تهديدا متزايدا على دول أوروبا، لم تكن الحكومات البريطانية قادرة أو راغبة في تقديم دعم إلى فرنسا لاحتواء ألمانيا ومنع نشوب حرب عالمية جديدة. وفي مارس ١٩٣٥ رفض هتلر أحكام معاهدة فرساي لنزع التسلح. وفي عام ١٩٣٦، احتلت قواته منطقة الراين الذي تعهدت ألمانيا من قبل بتركها منطقة منزوعة السلاح بموجب معاهدة فرساي ولوكارنو. ومع ذلك لم تكن ترغب الحكومة البريطانية في دعم الفرنسيين لمقاومة هذه التحركات واستمر نشاط الألمان دون معارضة. وعندما مد هتلر نفوذ ألمانيا في أوروبا لم يقابل برد فعل حاسم من الغرب أو من بريطانيا. ومع استمرار تزايد تهديد نازي ألمانيا شرعت بريطانيا في ظل حزب حكومة المحافظين بزعامة نيفل شمبرلين Neville Chamberlain ـ في اتباع سياسة الاسترضاء، والتعامل مع هتلر على أنه قومي غير مفهوم والطعن في الذين فضلوا اتباع سياسة أقوى، وفكر شمبرلين والمؤيدون لسياساته في تفادي حرب أخرى من خلال التكيف مع مطالب النازي. كان التحالف ضد النازي مرفوضا، ووقع السوفيت على معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في أغسطس ١٩٣٩. ومن خلال غزو هتلر لبولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ بدأت الحرب العالمية الثانية، غير أن إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت كانت في وضع أكثر خطورة.

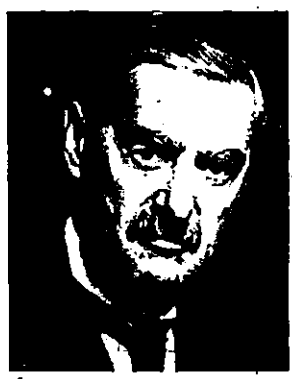

شمبرلين رئيس وزراء ووزير بريطاني أسبق

بعد تكبد البريطانيين هزائم مريرة في بداية الحرب، أصبح وضع شمبرلين في غاية الصعوبة. وفي ١٠ من مايو ١٩٤٠، حل محله رئيس الوزراء ونستون تشرشل Winston Churchill الذي قاد مجموعة من حوالي ٤٠ عضوا محافظا بريطانيا في البرلمان وقاوموا سياسة الاسترضاء. وأبرزت بريطانيا تحت زعامة تشرشل تماسكا ملحوظا، واستطاعت إنقاذ جيشها المحاصر في ميناء دنكيرك ـ Dunkirk ـ ووقفت بمفردها ضد هتلر بعد هزيمة فرنسا واحتلال النازي لغرب ووسط أوروبا، وقاومت الجهود الألمانية لإرغام البلاد على الاستسلام أو لشن غزو في خريف ١٩٤٠. وعلى الرغم من شجاعة بريطانيا وعزيمتها، وعلى الرغم من قتلى الحرب الذين بلغ عددهم أربعين ألف مقاتل، لم تنتصر بريطانيا في الحرب إلا بدخول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

ونستون تشرشل

خلال الحرب العالمية الثانية، ارتبط ونستون تشرشل بعلاقة وثيقة فوق العادة مع فرانكلين روزفلت وستالين، واتخذ هؤلاء الزعماء قرارات حاسمة تحدد مصير جميع الدول والشعوب، وبذلك خرجت بريطانيا من الحرب كواحدة من الدول الكبرى. عملت الدول الثلاث المنتصرة على نحو متقارب من

الولايات المتحدة في إنشاء المؤسسات الرئيسية بعد الحرب، التي تضمنت منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وحلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وكان من المنطقي أن تحتل بريطانيا مكانتها كواحدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ولكن كانت هناك أسباب داخلية وخارجية من الصعب تغييرها والتي أدت إلى عدم احتفاظ بريطانيا بمكانتها:

أولا- كاد ينحسر مد أسس قوة بريطانيا بسرعة، حيث أجبرتها تكاليف الحرب على تصفية الكثير من الأصول التي كانت تدر دخلا للبلاد.

ثانيا- استند كثير من دعوى بريطانيا بأنها قوة عالمية على حجم وتعداد سكان إمبراطوريتها، لكنه في ظل بيئة ما بعد الحرب حدث التحرر من الاستعمار وتفكيك الإمبراطورية بسرعة ملحوظة.

ثالثا- بعد الحرب تحول ميزان القوى بسرعة من دول أوروبا إلى القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع بداية الحرب الباردة عام ١٩٤٧ أصبحت واشنطن وموسكو مركزا لصنع القرار، ولم يكن للندن سوى دور ثانوي باعتبارها حليفا رئيسيا للولايات المتحدة.

رابعا- كان تأثير العولمة المتنامية في الاقتصاد الدولي واضحا على بريطانيا بشكل متزايد بدءا من الستينات فصاعدا. فثبات نظام بريطانيا السياسي والاقتصادي بعد الحرب ومناخ العلاقات المعارض بين العمال والإدارة، والثقافة المرتبطة بالتقاليد، عملت جميعها على تأخر تكيف بريطانيا مع التغير السريع في الاقتصاد الدولي.

إن بريطانيا بعد تأخرها الطويل في قبولها العمل كجزء من أوروبا، وجدت أن الطريق إلى العضوية طويل وصعبا. ففي يناير ١٩٦٣، اعترض الرئيس الفرنسي

شارل ديجول على طلب بريطانيا على أساس أنها لم تصبح دولة أوروبية بشكل كاف. وبعد عقد واحد فقط في عام ١٩٧٣، وبعد صور رفض أخرى واستقالة ديجول ووفاته انضمت بريطانيا في النهاية إلى عضوية السوق.

وفي نوفمبر ١٩٦٧، اضطرت حكومة هارولد ويلسون التي ظلت ثلاث سنوات تدافع عن الجنيه الإسترليني، إلى تخفيض قيمته من ٢،٨ دولار إلى ٢،٤ دولار. وكان الأداء الإقتصادي الضعيف لبريطانيا الذي واكب ظروفا طارئة عالمية عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، جعل البلاد تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات وضغوطا على سعر الصرف. ووصل التضخم إلى ٢٦٪ في عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٧٦، اضطرت حكومة العمال إلى طلب قرض ضخم من صندوق النقد الدولي وقبول تخفيضات في إنفاقها العام كشرط لتقديم الدعم. واعترافا بالأهمية المتزايدة وأولوية الدور الأوروبي للدولة، انضمت بريطانيا لآلية سعر الصرف بالنظام النقد الأوروبي (ERM) الذي ربط أسعار صرف أحد عشر عضوًا في الجماعة الأوروبية. وفي سبتمبر ١٩٩٢، انسحبت بريطانيا من آلية سعر الصرف وخفضت أسعار فائدتها، لكن ذلك لم يأت إلا بعد إنفاق بلايين الجنيهات في محاولة للحفاظ على الإسترليني في حدود الأسعار المتفق عليها في آلية سعر الصرف.

في الانتخابات العامة البريطانية أكتوبر ١٩٧٩، هزم حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر حكومة العمال بزعامة رئيس الوزراء جيمس كالاهان، وتركت تاتشر منصبها كرئيسة للوزراء بعد فوزها في انتخابات عامة متتالية في عامي ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، وفي الوقت الذي هزم توني بلير خليفتها جون ميجور في مايو ١٩٩٧، قامت المملكة المتحدة بإجراء تغييرات جذرية في اقتصادها ومجتمعها وفي طرق التعامل مع مشكلة التدهور. وعندما تأملت تاتشر الأداء المتدني لبريطانيا، قامت باتباع أفكار مستشارها القوي كيث جوزيف keith Josehp وأفكار

الاقتصاديين في السوق الحر من أمثال فردريك فون هايك Friedrich von Hayek وملتون فردمان Milton Friedman وصممت على إعادة تشكيل حزب المحافظين والدولة. وفي قيامها بذلك، فإنها انصرفت عن الأسلوب القديم لإدارة شؤون البلاد على أساس أبوي حسب مبادئ توري Tory Panternalism أحد أعضاء حزب المحافظين الذين أدخله الزعماء السابقون لحزبها. وببطء في البداية ثم بقوة دفع متزايدة بعد إعادة انتخابها عام ١٩٨٣، قامت باتخاذ خطوات واسعة في الخصخصة حيث أزالت معوقات النشاط الاقتصادي وخفضت الضرائب، وخفضت الإنفاق الحكومي. ومن بين الخطوط الفاصلة خلال سنوات حكمها، قيامها بإلغاء تأميم عدد ضخم وغير نشط من الشركات وخاصة شركة الاتصالات البريطانية والصلب البريطانية وحولتها في النهاية إلى شركات منافسة وفعالة، ثم الانفجار العظيم Big Bang وهو إعادة تنظيم القطاع المالي على نطاق واسع في مدينة لندن.

وقع الحدث الأكثر تأثيرا في أبريل ١٩٨٢، عندما أرسل الدكتاتور الأرجنتيني الجنرال ليوبولدو جاليتري قواته للسيطرة على جزر فوكلاند Falkland Islands. كان رد فعل تاتشر حازما عندما أرسلت قوات بحرية لمسافة ٨٠٠٠ ميل إلى جنوب الأطلنطي، وبعد قتال عنيف دام عدة أسابيع استعادت بريطانيا سيطرتها على الجزر في أواخر مايو وشهر يونيو. وقدم التدخل البريطاني برهانا قويا على أن السياسة الخارجية البريطانية يمكن أن تتضمن تهديدا مستمرا أكثر من القواعد العسكرية التي أنشأتها وفقا للمعاهدات والقواعد العسكرية في إمبراطوريتها القديمة.

أدت النزعة القومية لتاتشر ومعارضتها لتدخل الدولة في الاقتصاد إلى أن تتخذ وضعا متشددا بشكل متزايد تجاه جهود تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبي. وواصل خليفة تاتشر جون ميجور العديد من سياساتها، على الرغم من أنه اتبع أسلوبا أقل حدة، وعلى الرغم من ذلك، فقد أبقى على وصيتها في أوروبا، إذ رفض الانضمام مع إحدى عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي لإنشاء وحدة النقد الأوروبية European Monetary Union أو استخدام

اليورو كعملة مشتركة. وعندما تولى توني بلير السلطة كانت بريطانيا على وشك التخلي عن هونج كونج Hong Kong، وهي الأثر المهم الأخير في إمبراطوريتها. وفي عشية ٣٠ من يونيو ١٩٩٧، أعيدت المستعمرة إلى الصين وأنهت حقبة من الحكم البريطاني بدأت منذ عام ١٨٤٢.

لقد قدمت التجربة البريطانية درسا عمليا في الاقتصاد السياسي على نطاق واسع. فقد تشكلت النتائج من خلال التفاعل ما بين السياسة والاقتصاد. وهؤلاء الذين يطيلون الكلام عن بعد واحد فقط من هذه الأبعاد على حساب الآخر لا يمكنهم توقع التواصل إلى فهم كامل لما كان يحدث، ولا يمكنهم تقدير مجرى الأحداث في المستقبل القريب الذي تتحفز بريطانيا لاتباعه في القرن الحادي والعشرين[٤].